كلية التربية
قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
العام الجامعى /٢٠١٥-٢٠١٦م
دوريونيو
تاريخ الامتحان ٢٠١٦/٥/٢٥م
دكتورة هالة محمد السيد صالح

إمتحان مادة/ نظم التعليم والإتجاهات المعاصرة

الفرقة / (الدبلوم العام نظام العام الواحد)

الزمن ساعتان

اجابة السؤال الاول:

- إشرح كيف يؤثر العامل الإقتصادى فى تشكيل النظم التعليمية؟

: العوامـــل الاقتصاديـــة:

لا شك أن الظروف الاقتصادية والمهنية لأمة ما تعمل على تكوين اتجاهات ونظرات مختلفة إلى النظام التعليمي، فان انتشار ورسوخ فكرة تفصيل العمل العقلي على العمل اليدوي في مجتمع ما يدفع الآباء وأولياء الأمور إلى إرسال أبنائهم إلى التعليم النظري الأكاديمي دونا عن التعليم الفني، ويزداد في نفس الوقت الضغط على الدخول إلى التعليم العالي والحصول على شهادة عالية تتيح فرصاً أفضل للتوظيف وتحقق مستوى اقتصادي عالي وبالتالي اجتماعي أعلى، وهنا يظهر أثر النظام أو التركيب الطبقي للمجتمع، وإذا ما كان التعليم موجهاً أساساً للطبقة الممتازة اقتصادياً واجتماعياً، أم الممتازة عقلياً، أو هو موجه لجميع أبناء الشعب ككل.

ومن ناحية الاقتصادية يشير هانز أيضاً إلى أن نوعية الإنتاج ووسائله تؤثر علي التعليم بنوعيه النظري والفني وعلي التعليم الجامعي أيضاً، ويجب أن يفهم دائما أن هناك علاقة بين العامل الجغرافي والعامل الاقتصادي إذ أن طبيعة البلد الجغرافية تؤثر علي اقتصادها وبالتالي علي التعليم، كذلك فان التطور الاقتصادي في أي دولة يلعب دوراً هاماً في تغيير المجتمع وبالتالي تغيير التعليم، ويعطي هانز مثالين لذلك عن الثورة الصناعية في كل من إنجلترا وروسيا.

ففي إنجلترا تسببت الثورة الصناعية في تغييرات اجتماعية كثيرة منها زيادة حركة السكان ونزوحهم من الريف إلى المدن أو المناطق الصناعية وتغيرت كذلك وظائف الناس بالتحول إلى العمل في المصانع، وبعد فترة بدأت تظهر الحاجة إلى الملائمة بين هذه التغيرات الاجتماعية والنظام التعليمي، حيث أثر ذلك على المناهج وعلي عدد المدارس ونقصها في المناطق الريفية مع زيادتها في المناطق الصناعية. ولما لم تتدخل الدولة لإحداث التغيرات المطلوبة بدأت السلطات المحلية دون انتظار بإحداث عملية التطور، فأنشأت أولاً مراكز للتدريب المهني في المناطق الصناعية، ثم تدخل أصحاب المصانع لإعداد احتياجاتهم من العمالة الماهرة، وحدث كل ذلك في أواخر القرن الثامن عشر، وخلال القرن التاسع عشر، ولم تبدأ الدولة في التدخل في التعليم الفني وإنشاء مدارس له إلا في نهايات

القرن التاسع عشر. وواضح من كل ذلك كيف أن العامل الاقتصادي، بالرغم من عدم تدخل الدولة فيه من البداية، إلا أنه أثر في عدد المدارس وفي حجمها ونوعيتها.

أما في روسيا فقد أنشئ التعليم الفني من بادئ الأمر تحت إشراف وتوجيه الدولة خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، وحدث ذلك أيضا خلال القرن العشرين ، ومع تطور الصناعة وتقدمها زاد الاهتمام بالتدريب المهني وبالتعليم الفني، وخلال ٢٠سنة فقط من بعد سنة ١٩٠٥ تمكنت روسيا (في ظل إدارة مركزية متطرفة) من التحول إلى بلد صناعي وتوزيع الإنتاج والمصانع علي جميع مناطق الدولة مما أدى إلى:

- ✶ تضاعف عدد المدارس الفنية من ٣ إلى ٤ مرات.
- ✶ توزيع عادل لهذه المدارس في كل المناطق.
- ✶ مواجهة الحاجة الدائمة لإنشاء أنواع جديدة من المؤسسات التعليمية ذات البرامج والمعدات الجديدة والمتطورة مع تطور الصناعة.

لقد كان كل ذلك ممكناً وسهلاً بسبب تدخل الدولة وإشرافها على التعليم وتخطيطه.

☜ وبمقارنة التحول الصناعي في كل من إنجلترا وروسيا يُلاحظ أنه:

- ✶ لم يشكل في إنجلترا ثورة بل تغيرا بطيئا.
- ✶ واحتاج النظام التعليمي في إنجلترا إلى ١٥٠ سنة لكي يتكيف ببطء مع التغير الصناعي.
- ✶ إنها تعتبر ثورة صناعية حقيقية بالنسبة لروسيا.
- ✶ وقد أمكنها نتيجة للمركزية في الإدارة التعليمية من تركيز مجهود ١٥٠ سنة في ٢٠ سنة فقط.

وواضح ما كان لكل ذلك من أثر على تاريخ التعليم وتطوره في كل من الدولتين ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على التعليم وتطوره تمويل التعليم، ويقصد به ما ينفق عليه من ميزانية الدولة كسلطة مركزية ومن السلطات المحلية، ويقدر الإنفاق على التعليم عادة بنسبته إلى الميزانية العامة للدولة حتى يمكن عقد مقارنات بدول أخرى مثلا أو محلياً.

وكلما زادت النسبة كلما كان هناك فرص أفضل للتعليم ولكن تكون المقارنة مضللة إذا لم ترتبط بنوع الإدارة التعليمية القائمة، إذا أنه من السهل مقارنة هذه النسب في الدول ذات الإدارة المركزية، أما الدول ذات الإدارة اللامركزية أو المحلية فيجب مقارنتها بشيء من الحيطة.

☜ وفي هذه الحالة تستخدم أنواع أخرى من النسب مثل:

- ✶ الإنفاق من كل وحدة نقدية في الدولة (الجنيه– الدولار – الفرنك. . الخ).
- ✶ الإنفاق على التلميذ الواحد بدلا من المجموع الكلي.

وأحياناً ما تستخدم نسبة أخرى وهي نسبة ما ينفق على التعليم من الدخل القومي وتجدر الإشارة إلى أنه قد توجد لدى أي دولة من الدول ميزانية ضخمة للتعليم ولكن كبر حجم أو عدد الأطفال قد يتسبب في رداءة وقلة الخدمات التعليمية والعكس صحيح.

- تتعدد المجالات التى تتصدى التربية المقارنة لدراستها وضح ذلك؟ مبينا مفهوم التربية المقارنة؟

التربية المقارنة موضوع مستقل بذاته فهي تهتم بالتربية في كل أنحاء العالم أي أنها تعني بالتربية من منظور عالمي، وهي كذلك تعني بالدراسة التحليلية للقوي الثقافية بهدف التوصل إلى فهم معقول لجوانب التشابه والاختلاف بين الأنظمة القومية للتعليم ومشكلاتها المختلفة وأن للتربية المقارنة مناهج مستقلة خاصة بها شأنها في ذلك شأن القانون والأدب المقارن والتشريع المقارن وهي في سبيل ذلك تعني بالتوصل إلى الطريقة الصادقة كأساس للمقارنة تتضمن بالضرورة قيمة نفعية إصلاحية

مجـالات التربيـة المقارنـة:

تتعدد المجـالات والميـادين التـي تتصـدى التربيـة المقارنـة لدراسـتها بحيـث يمكـن الإشـارة إلـى التصنيف الآتي لهذه المجالات والميادين:

١- دراســـــــة الحالـــــــة:

وفيها يقوم الباحث بدراسة شاملة لأحد نظم التعليم في العالم مثل " نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية"، أو نظام التعليم في المملكة العربية السعودية وهكذا ومن المفترض بطبيعة الحال أن يعمد الدارس هنا إلى البحث عن القوي والعوامل المختلفة المؤثرة في النظام حيث أن هذا من شأنه أن يعيننا عل فهم أدق ووعي أعمق وبصر أشمل بالنظام موضوع الدراسة.

٢- الدراسة المجالية:

كأن يقوم الدارس مثلا باختيار عدد من البلاد التي توجد بين نظم تعليمها قدر مشترك فمثلاً يدرس " التعليم في دول النمور الآسيوية" أو "التعليم في البلاد العربية " أو " التعليم في الدول النامية " ..... وهكذا.

٣- دراسة المشكلات:

وهنا يختار الباحث مشكلة أو قضية من مشكلات أو قضايا التعليم ليتتبع أوضاعها ويشخص مظاهرها ويحلل أسبابها في عدد من البلاد ومثال ذلك أن يختار الباحث مشكلة مثل: مشكلة إعداد المعلم، ومشكلة التعليم الفني في عدة بلدان، ومشكلة الأمية، ومشكلة الإرهاب، ومشكلة الإدمان ... وهكذا ليجعلها محور البحث والدراسة.

٤- الدراسة العالمية:

وهي تتمثل عادة في الدراسات التي تقوم بها الهيئات الدولية عادة وخاصة منظمة اليونسكو عندما تقوم مثلاً بدراسة أجور المعلمين وتدني مكانتهم في مختلف دول العالم وبطبيعة الحال يكاد يكون من المستحيل أن يقوم بمثل هذا النوع باحث فرد لأنه يقتضي جمع بيانات عن طريق الاتصال بالسلطات التعليمية في مختلف الدول فضلاً عن التكاليف الباهظة والوقت الطويل الذي تستغرقه.

- تناول بالشرح والتفسير منهج البحث لجورج بيريداى فى دراسة التربية المقارنة؟

يعرف بيريداي التربية المقارنة بأنها " المسح التحلي لنظم التعليم الأجنبية وهو يري أن كيان الدراسات المقارنة ووجودها مبني علي الحاجة إلى الكشف بطريقة منظمة عن نوعية (مميزات) المدارس الأجنبية كوسيلة لتقويم نظامنا التعليمي.

ويري بيريداي أن للتربية المقارنة مجالين أو يقسمها إلى قسمين هما: الدراسات المنطقية، والدراسات المقارنة الحقيقة، والتي تتناول أكثر من منطقة أو دولة واحدة، ويضع كذلك أو يحدد خطوات لمثل هذه الدراسات هي: الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة علماً بأن الخطوتين الأوليتين تتعلقان بالدراسات المنطقية أما الدراسات المقارنة فهي تتطلب الاستمرار بحيث تغطي الخطوات الأربع كاملة.

☜ **وفيما يلي عرض لكل مجال وخطوات البحث في كل منهما:**

* الدراسات المنطقية:

وهي تغطي منطقة محدودة فلا تشمل أكثر من قرية أو مدينة واحدة وقد تتسع لتشمل دولة أو إقليما أو قارة بأكملها أو جزءا منها، كما أنها لازمة لكل متخصص في التربية المقارنة، ورغم سهولتها إلا أنها تتطلب ما يلي:

أ- الدقة في جمع البيانات.

ب- التسجيل الأمين والتفسير والفهم غير المتحيز والموضوعي للأشياء.
ج- معرفة لغة البلد المدروسة وزيارتها والإقامة بها لفترة إن أمكن أو الرجوع إلى المراجع والمؤلفات والدوريات المتعلقة بها.

☜ **وتتضمن الدراسة المنطقية خطوتين:**

- الوصف: ويتضمن جمع المعلومات والبيانات عن المنطقة المراد دراستها وفي حالة الدراسات المقارنة فان هذا الوصف يتم بالنسبة للدول أو المناطق موضوع الدراسة، ويتم ذلك عن طريق القراءة والاطلاع علي المصادر المختلفة وبالزيارة إن أمكن، ثم تسجيل المعلومات التي جمعت مع رسوم توضيحية وإحصاءات مجدولة إلى جانب عمليات الوصف العادية.
- التفسير: وتعقب عملية الوصف، مع تفسير أو تحليل تلك البيانات والمعلومات في ضوء إطارها التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والفلسفي وخلفياتها الأخرى وعادة ما يتطلب الأمر الاستعانة أو الرجوع إلى علوم أخرى من اجتماعية وإنسانية – وحتى العملية منها – وبهذا يمكن تفسير النظم التعليمية وما توصلت إليه من تعميمات أو استنتاجات والتعرف علي أسباب وجودها بالصورة التي هي عليها.

* الدراسات المقارنة :

تعتبر الدراسات المنطقية أساس للدراسات المقارنة وهي التي تتناول بلدين أو عدة بلاد والمقارنة بينها ويري بيريداي أن للدراسات المقارنة أسلوبان هما:

- أسلوب المشكلات: ويقصد به دراسة مشكلة معينة في أكثر من بلد واحد أي في نظم تعليمية مختلفة، وعادة ما يكون هذا الأسلوب أسهل بكثير من الأسلوب الثاني .
- أسلوب الدراسة الكلية أو الشاملة: وهي من النوع الذي يتصف بالعملية ومثل هذه الدراسات تكون صعبة ولا يمكن لفرد واحد أن يقوم بها إلا إذا كان من البارزين أو القمم في الميدان وتتطلب عمل مجموعة من الباحثين في صورة فريق متكامل أو تقوم بها بعض الهيئات أو المنظمات العالمية ، ويضيف بيريداي في حالة الدراسات المقارنة خطوتين أخريتين تكملان منهجه المقارن ذو الخطوات الأربعة.
- المجاورة أو المقابلة: وهي تمثل الخطوة الثالثة في منهج بيريداي وفيها توضع المعلومات والبيانات التي جمعت إلى جوار بعضها عن البلاد موضوع الدراسة، وتهدف هذه الخطوة إلى إيجاد أوجه الشبه والاختلاف بين ما جمع من مادة ويتطلب الأمر لتحقيق ذلك وضع معايير تختبر المادة علي أساسها وتؤدي بعد ذلك إلى صياغة فرض يبني عليه التحليل المقارنة وأبسط صورة لترتيب أو تصنيف ما جمع من مادة هو جدولتها جنبا إلى جنب في صورة صفوف أو نسيج مترابط من الأعمدة لدول المقارنة.
- المقارنة: وهي تمثل الخطورة الرابعة والأخيرة من منهج بيريداي وتتم فيها عملية مضاهاة للفروض أو التعميمات التي استنبطت في الخطوة الثالثة مع ما جمع من مادة بالنسبة للدول المختلفة بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية أو ما يبين مدي صحة هذه الفروض والتعميمات بالنسبة للنظم التعليمية المختلفة.

ومع أن طريقة بيريداي هذه تبدو منطقية إلا أنه يكتنفها بعض الصعاب عند وضعها موضع التطبيق وعلي هذا فان أسهل صورة لاستخدامها تتمثل في دراسة المشكلات وليس في المعالجات أو المقارنات الشاملة التي تتناول القوي السائدة التي تقوم عليها النظم التعليمية ذلك لأن طريقة المشكلات تختار فيها مشكلة واحدة وتدرس في أكثر من نظام تعليمي من أجل التعرف علي أساليب معالجة تلك

البلاد لها ومنها ما يمكن المخططين من وضع سياسة لإصلاح نظمهم أو معالجة مشكلة معينة في بلدهم.

- وضح صعوبات البحث فى التربية المقارنة؟

: بعض صعوبات البحث في التربية المقارنة:

يصادف الدارس أو الباحث في التربية المقارنة صعوبات متعددة يتخلص بعضها فيما يأتي:

- توخـــي الموضوعيـــة:

من المعروف أن الباحث يقع في دائرة الذاتية بمجرد أن يختار موضوع بحثه دونا عن موضوعات أخرى كثيرة ، وقد تظهر بعد ذلك في كل خطوة من خطواته: من اختيار لمنهج بحثه، وجمع البيانات وتفسيرها، وما يصل إليه من نتائج وتوصيات أو مقترحات، كذلك قد يتحيز الدارس لجنس معين أو بلد أو وطن من الأوطان وقد يرتبط بذلك تفضيل بعض الحضارات (مثل الحضارات الغربية) إذا ما قورنت بحضارات أخرى واستخدام تعبيرات مثل دول متقدمة في مواجهة دول متخلفة " في حين قد يكون في الأخيرة ما يمكن أن تستفيد منه الأولى .

وعلي الباحث أن يتوخى الموضوعية في عمله ولديه من الوعي واليقظة ما يمكنه من أن يظل بعيداً عن مركز دائرة التحيز وخارج حافتها باستمرار.

- جمـــــع البيانـــات:

يتعلق بجمع البيانات صعوبات متعددة ومن أولها اختيار الحالات وطبيعي أن. يرتبط ذلك بالمنهج الذي سيسير عليه الدارس في عمليات المقارنة حتى لا يكون جمعه للبيانات عشوائيا وموجها الوجهة الصحيحة ولهذا يجب أن يراعي في اختيار الحالات أو العينات أو دول المقارنة ما يلي:

أ) أن تكون وثيقة الصلة بالمشكلة وتخدم الفروض أو الحلول المقترحة لها.

ب) وضع إطار عملي وبسيط ملائم لدراسة ما يوجد بين الحالات من اختلافات حتى تسهل المقارنة في ضوئه.

ج) عدم التشعيب الذي لا داعي له حتى يمكن توفير الوقت والجهد اللازمين لجميع البيانات المطلوبة ويتطلب جمع البيانات استخلاصها من مصادر متعددة وقد يتمثل هذا في اللجوء إلى علوم اجتماعية أخرى (تربوية وغير تربوية مثل تاريخ وفلسفة التربية، وتخطيط التعليم واقتصادياته، والمناهج، وعلم النفس، والتاريخ، والفلسفة، والجغرافيا، والسياسة، والاقتصاد، والإحصاء) وحتى العامية أيضا أفضل المصادر أو المراجع هي المصادر الأولية والتي قد يواجه الدارس بصعوبة الحصول عليها وهناك الكثير من الدول– وبصفة خاصة دول العالم الثالث– التي تندر فيها مثل هذه المصادر وان وجدت فقد يصعب الحصول عليها، وهنا تقع علي الباحث، عند الرجوع إلى المصادر الثانوية أو المساعدة مسئولية اختيار الملائم وما يتسم أيضا بالموضوعية وعرض المادة من جميع جوانبها والنظر إلى ما يقدم بشأنها من أراء بعين فاحصة.

ويرتبط بجمع البيانات أيضا مشكلة الإحصائيات فهي إلى جانب صعوبة الحصول عليها وعدم توافرها أحياناً – وهذه مشكلة تعاني منها كثير من الدول العربية – قد تتسم بعد الوضوح وتصنيفها بطريقة غير جيدة وإجمالية، إضافية إلى أنها قد تكون مضللة خصوصا لو كانت إعلامية وللدعاية وتواجه الباحث في مثل هذه الظروف مشكلة تفسير هذه الإحصاءات والحاجة إلى النظر إلى ما بها من متوسطات وتعبيرات إحصائية بعين فاحصة ومدققة حتى يلم إلماما صحيحاً بواقع ما يدرسه وقد يكون من اللازم هنا الإشارة إلى استخدام الاختيارات والمقاييس ووسائل جمع البيانات عن طريق الدراسات المسحية والميدانية والشائع إتباعها

في الدراسات المقارنة عن طريق الاستقتاءات والمقابلات الشخصية وما شابه ذلك إذا أن علي الباحث إعطاء عناية فائقة لها في بنائها وتطبيقها واختيار العينة وتبويب نتائجها وتفسيرها مما يتطلب مهارات وخبرات متخصصة في هذا المجال.

كذلك يجب علي الباحث عندما يجمع معلوماته أن يكون ملما بالمصطلحات المستخدمة وعلي علم تام بمفهومها ومعناها الصحيح بالنسبة للعلوم المختلفة مثل الإحصاء وعلم النفس والفلسفة وما يتعلق منها بنظم التعليم بالذات إذ أن "التعليم الأساسي" يختلف مفهومه ونظامه من دولة الأخرى ولا تأخذ به كل دول العالم كذلك فان الكثير من الدول العربية تطلق اسم " المدرسة المتوسطة " للدلالة علي المدرسة الإعدادية في مصر، وفي العراق بالذات تسمي المدرسة الثانوية العامة باسم " المدرسة الإعدادية " علي اعتبار أنها إعداد للدخول إلى التعليم العالي ، ويضع اختلاف المصطلحات علي الباحث مسئولية إفراد جزء من الفصل الأول من بحثه أو مقدمته للتعريف بالمصطلحات المستخدمة خصوصاً لو كان سيعطيها مفهوماً مختلفاً عما هو شائع عنها.

وما من شك في أن ما تصدره المنظمات العالمية أو الإقليمية والجمعيات ذات الطابع الدولي من مطبوعات تساعد– إلى جانب دورها في زيادة التفاهم العالمي– في علاج كثير من المشكلات المتعلقة بجمع البيانات.

- الإلمام بنظم التعليم الأجنبية:

إلى جانب إلمام العاملين في ميدان التربية المقارنة بنظام تعليمهم القومي فهم محتاجون دائما للإلمام بأكبر عدد من نظم التعليم الأجنبية وأهمها أو أكثرها تقدما بصفة عامة أو امتيازا في مجال معين بما يسمح بالاستفادة منها في حل مشكلاتهم المحلية وإصلاحها مادام الهدف النفعي للتربية المقارنة أصبح مقبولاً ومسلماً به من أغلب إن لم يكن من كل العاملين فيها ، وقد يتطلب الإلمام بنظم التعليم الأجنبية زيارة البلد المعينة وإذا لم يتوفر ذلك فان معرفة لغة تلك البلد قد يكون ضروريا أو علي الأقل معرفة إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية.

- صعوبـــــة التعميـــم:

وهذا يعني أن دراسة النظام التعليمي في أي مجتمع من المجتمعات يصعب من خلاله التوصل إلى تعميمات عامة، وذلك نظراً لاختلاف الممارسات التعليمية بين الولايات، والأقاليم، والمحافظات، وخاصة في ظل الانفجار المعرفي وثورة المعلومات، ألا أن مثل هذه التعميمات تحتاج إلى تكرار المحاولات على محافظات أخرى أو ولايات أخرى أو أقاليم أخرى، ومن ثم يمكن الخروج من خلالها بالتعميمات المطلوبة.

- صعوبـــــة الاختيـــار:

حيث أن اختيار الباحث لدراسة أي نظام تعليمي في أي بلد يتوقف على طبيعة الهدف من المقارنة ذاتها، فعلى سبيل المثال إذا كان هدف المقارنة هو الإصلاح، فعلى الباحث أن يستعين بدارسة النظم التعليمية في الدول المتقدمة،..... وهكذا .

- صعوبة استخدام القياس العقلي:

وهذا يعني أن بعض الدراسات المقارنة يعجز عنها الباحث ولا يمكن أن يتعامل معها بالقياسات العقلية، وذلك لأن مثل هذه القياسات تختلف من مجتمع إلى آخر، ناهيك عن وجود بعض الإنجازات في بعض النظم التعليمية في دول العالم وخاصة المتقدمة منها تصل إلى درجة الخوارق التي يعجز العقل عن استيعابها أو حتى التعامل معها.

☜ **وأمام هذه الصعوبات فان الباحث في مجال التربية المقارنة يحتاج إلى:**

أ– الإلمام الكامل بنظام التعليم (أو المؤسسة الاجتماعية المختصة) للبلد الذي يريد دراسته .

ب- التعرف علي مناهج البحث المختلفة لاختيار ما يتلاءم منها مع طبيعة بحثه معتمدا في ذلك بالدرجة الأولى علي خطوات التفكير العلمي وما يحتاج إليه من مناهج أخرى تخدم الهدف من بحثه.

ج- الإلمام الكامل بإحدى اللغات الأجنبية الحية إن لم يكن بلغتين وهناك مثل يقول "إذا عرفت اللغتين الإنجليزية والفرنسية يمكنك أن تدور حول العالم كله دون عناء يذكر".

د- المعرفة بالعلوم الاجتماعية الأخرى (تربوية وغير تربوية) والعملية أحياناً مما يعمل علي زيادة فهمه لمشكلة بحثه وتفسيرها ووضع عروض الحل الملائمة لها.

هـ- في عالم يتسم بالانفجار المعرفي فان الاطلاع الدائم علي المراجع والدوريات والتقارير التي تصدرها المؤسسات والهيئات والجمعيات العالمية والمؤثرات أمر ضروري

- ناقش خصائص التعليم اليابانى ؟مبينا المعادلة اليابانية فى التعليم؟

ويجمع التعليم في اليابان بين عدة خصائص أهمها:

أ) المركزية واللامركزية.

ب) روح الجماعة والعمل الجماعي والنظام والمسئولية.

ج) الجد والاجتهاد أهم من الموهبة والذكاء.

د) الكم المعرفي دلاله على ثقل العبء الدراسي.

هـ) الحماس الشديد من الطلاب وأولياء الأمور من التعليم يقابله مكانة مرموقة للمعلم .

ويتضمن التعليم عدة مراحل تبدأ بالتعليم الابتدائي الذي يستمر لمدة ٦سنوات ثم ينتقل التلميذ إلى التعليم المتوسط والذي يستمر لمدة ٣ سنوات أخرى يليه التعليم الثانوي لمدة ٣ سنوات أيضاً، أما الجامعة فهي لمدة ٤ سنوات في العادة، ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام أنه لا يوجد رسوب خلال فترة التعليم الإلزامي، بشرط استيفاء نسبة الحضور، ويرجع ذلك إلى اتفاق خبراء التعليم أن التلاميذ في هذه السن تقع عليهم مسئولية الرسوب وإنما تقع على عاتق المدرسة والمدرسين ومن هنا يتعين على المدرس إصلاح شأن المتقاعسين من التلاميذ وتشجيع المتفوقين.

ففي هذه المرحلة لا يوجد تلميذ ممتاز وأخر غير ممتاز، إنما توجد مدرسة ومدرسون ممتازون وأخرى أقل، وتتميز اليابان بمستوى رفيع من التعليم على الرغم من قلة الأعداد التي تدخل مستوى التعليم الجامعي، فما يحصله الياباني بصورة عامة من المعلومات في مرحلة التعليم المدرسي يفوق ما يحصله أي فرد في أي بلد أخر في هذه المرحلة، ناهيك عن أن نسبة الاستيعاب في السنوات التسع الأولى بلغت ١٠٠%، حيث تقع مسئولية إلحاق التلاميذ بالمدارس على عاتق أولياء الأمور بالمشاركة مع الدولة، في حين تقع مسئولية تجهيز المدارس وتأسيسها على المدن والقرى والبلديات

: المعادلة اليابانية في تطوير التعليم:

تعد اليابان مثالاً للبلد الذي جعل نفسه حديثاً بطريقته الخاصة، ولعل ذلك يتضح من خلال عرض أطر معادلة تطوير التعليم، والتي تتمثل في:

* المعلم = مرتب الوزراء + حصانة القضاء + مسرحة المناهج .

وهذا يعني الاهتمام بالعائد الاقتصادي للمعلم، مع تدعيم الحرية الأكاديمية له، بالإضافة إلى مشاركته الفاعلة في تصميم وتطوير المناهج الدراسية.

* التلميذ = الانسنة + الحضرنة + العصرنة.

وهذا يعني الاهتمام بالتلميذ كانسان في كل مراحل التعليم له ميول ورغبات وله رأي ومشاركات يجب احترامها، بالإضافة إلى ضرورة تعويده كيفية الاعتماد على نفسه في إنجاز مهامه وأمور حياته، ناهيك عن ضرورة الاهتمام بان يعيش التلميذ داخل عصره مستوعباً لكل قضاياه، موظفاً لكل ثوراته، لاحقاً بكل مستجداته.

* القائد = الهادفية + الإيجابية + الديمقراطية

وهذا يعني أن قائد المؤسسة التربوية بأي مرحلة تعليمية يجب أن يكون لديه هدف واضح ومحدد وهو ما يسمى بالهدف الأسمى والذي يكمن في الارتقاء بالمؤسسة يعني ارتقائهم بالمجتمع، بالإضافة إلى ضرورة أن يستخدم المنهج العلمي في مواجهة المشكلات بعيداً عن التخبط أو العشوائية، ناهيك عن ضرورة استخدامه للأسلوب الديمقراطي في عمله، بمعنى احترام الرأي والرأي الأخر في إطار الحفاظ على الحقوق، والتفاني في أداء الواجبات.

* المنهج الدراسي = الأيديولوجيا + التكنولوجيا + الايكولوجيا

وهذا يعني ضرورة تركيز المنهج الدراسي على الفكر والثقافة، وإعمال الذهن، ناهيك عن توسيع مدارك التلميذ حتى تزداد ثقافته، وتتسع دائرة معارفه، بالإضافة إلى ضرورة اهتمامه بالأساليب العلمية الحديثة، وكيفية توظيفها في مجالات الحياة التي يتفاعل معها التلميذ، زد على ذلك ضرورة أن تخرج مفردات هذا البيئة المحيطة بالتلميذ في إطار التأثير والتأثر المتبادل بين التلميذ وبيئته، فهو – أي التلميذ – متفاعل إيجابي مع بيئته، وفي نفس الوقت هو مفعول أو منفعل بهمومها أو بمشكلاتها وقضاياها الحاضرة والمستقبلية.

- وضح مبررات الإهتمام بالتعليم الجامعى كقوة تنافسية ؟ مبينا بعض معوقات التعليم الجامعى المصرى؟

: مبررات الاهتمام بالتعليم الجامعي كقوة تنافسية :

- يضطلع التعليم الجامعي بأدوار هامة في حياة المجتمع المصري ، حيث أنه يحدد حياته الحاضرة ، ويرسم سياسته المستقبلية .
- يصنع التعليم الجامعي المصري جميع كوادر المجتمع سواء على المستوى الإداري أو الفني أو العسكري أو المهني ، كما أنه يعالج قضاياه ، ويحل مشاكله ، ويطور إمكاناته ، ويوسع آفاق المعرفة الإنسانية له .
- تتفاعل الجامعة المصرية مع مجتمعها ، ومن ثم يصعب تطويرها دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذا المجتمع ونظمه وغاياته .
- يعيش المجتمع العالمي المعاصر تحولات علمية وتكنولوجية كثيرة ومتنامية ، بل ومتسارعة في جميع مناحي الحياة ، وهذا فرض على الجامعة أن يتبنى فلسفة المنافسة عبر إتباع أسلوب التفكير العلمي ، وإنتاج المعرفة ، والبحث عن المعلومة ، والقدرة على التخيل من أجل إثبات ذاتها .
- تحديد عوامل النجاح الرئيسة للمؤسسة الجامعية يساعدها على تحقيق الاستمرارية مستقبلاً ، على اعتبار أن المنافسة لم تعد قاصرة على الوقت الراهن ، بل تمتد إلى الفرص المستقبلية .
- التوجه نحو العولمة أدي إلى فتح الحدود بين الدول ، وتحقيق السيادة التكنولوجية للتوصل إلى المعلومات الغزيرة ، والتوجه من الاقتصاد الحر ، إلى اقتصاديات السوق ، وهذا جعل الجامعة تبحث عن المعلومات التي تحقق لها المنافسة مع الجامعات الأخرى .
- يدعو التطور العالمي الحادث مع إطلالة القرن الحادي والعشرين إلى إرساء أسس جديدة لتطوير الجامعة المصرية حتى تساير روح العصر ، وتلبي احتياجات مجتمعها
- يحتم تطوير الجامعة المصرية تطوير مدخلاتها والتي تتوقف بدرجة كبيرة على عملية التنمية في المجتمع ، والتي تحتاج إلى إمكانات مادية ، وطاقات بشرية مؤهلة ومدربة على تقنيات العصر .
- تفرض القدرة التنافسية للجامعة المصرية تدعيم العلاقات بينها وبين قطاعات المجتمع عبر الأبحاث والمشاريع المشتركة ، وتقديم الخدمات الاستشارية ، ورعاية المبدعين

- تمثل قيم التقدم والنهوض بالمجتمع المصري في الوقت الحاضر أساساً لسلوك كل البشر على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم العلمية ، وتحثهم على تحسين الأداء في كل المجالات ، ولاشك أن منها مؤسسات التعليم الجامعي ، ومن ثم تعد هذه القيم أساساً للمنافسة بين هذه المؤسسات .
- تتمثل قيم التقدم في التخطيط العلمي لبرامج وأنشطة ولوائح وأنظمة المؤسسات الجامعية ، على اعتبار أن مثل هذا التخطيط العلمي المؤسسي السليم للأداء الجامعي في مختلف جوانبه يعد ضرورة عصرية للتحديث والتطوير المستمر حتى تواكب مستجدات العصر .
- تحليل قوى المنافسة بين الجامعات العالمية ، يساعد على استكشاف سر تفوقها ، وكيفية تحركها نحو أهدافها ، وكيفية تصميم استراتيجياتها ، ومن ثم يتسنى للجامعة المصرية أن تشخص جوانب القوة وجوانب الضعف عندها ، وعند المنافسين ، وبالتالي تستطيع أن تحدد موقعها بين هؤلاء المنافسين .

: بعض معوقات الجامعة المصرية في الوقت الحاضر: تتمثل في:

أ- معوقات عامة ..... وتشمل :

- غياب سياسة قومية عامة للتعليم الجامعي – تحدد أهدافه العامة والإجرائية على المستوى القومي وكل ما يتصل بمدخلاته ومكوناته وعملياته وتمويله – أدى إلى تشجيع كل حكومة جديدة على البدء في اقتراح سياسات جديدة يتم إلباسها الثوب القومي عن طريق اجتماعات وجلسات عمل تنتهي بعقد مؤتمر وطني لإقرار هذه السياسات ، والتي عادةً لا يتم الالتزام باستمرارها أو متابعة تمويلها ، وسرعان ما تنتهي أو تتوقف ليتم تكرار نفس المشهد مع قدوم حكومة جديدة .
- تضارب سياسات التعليم الجامعي حيث تغيرت سياسة تحويل الجامعات إلى مراكز تميز تعليمية علمية ، واقتصار القبول بها على القادرين علمياً، مع فتح مؤسسات جديدة للتعليم العالي لسد احتياجات سوق العمل.
- قصور التخطيط الجامعي أدي إلى تدني درجة الاستفادة من القدرات البشرية، وبالتالي تقاعست نسبة كبيرة منها عن مواصلة الإبداع، وشعرت بالإحباط، وفكرت في الهجرة الخارجية .
- انخفاض ميزانية البحوث العلمية انعكس سلباً على درجة مشاركة الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس في المحافل العلمية ، والمؤتمرات العالمية ، وانكمشت الحركة العلمية في الجامعة المصرية ، ومن ثم تراجعت درجة المنافسة مع الآخر .

ب- معوقات خاصة: وتشمل:

- بحث بعض الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس عن أعمال أخرى لإنعاش دخولهم ، وانعكس ذلك سلباً على العملية التعليمية ، والمتابعة العلمية على المستوى العالمي .
- غياب التخطيط السليم للعملية التعليمية ومواردها البشرية والفنية أدى إلى تراجع المستوى العلمي والعملي للطلاب .
- قصور العملية التعليمية وعجزها عن تقديم منظومة علمية عالية المستوى.
- غياب الانسجام أو التناغم بين عناصر العملية التعليمية الأربعة (الأساتذة – الطلاب – المقررات الدراسية – المباني) .
- شيوع الفهم الخاطئ حول مجانية التعليم ، حيث تتحمل الدولة أعباء تفوق مقدرتها في هذا الإطار .
- تفشي الدروس الخصوصية ، وزيادة مصاريف الانتقال والكتب .
- تدني العائد الاقتصادي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .
- تقليص البعثات العلمية الخارجية ، وقلة تبادل الخبرات العالمية .
- غياب خريطة بحثية تنشغل بها الجامعة ، وتعالج من خلالها قضايا المجتمع.
- زيادة الأعداد الطلابية مع قلة الموارد المتاحة .
- زيادة أعداد الخريجين دون ربط ذلك بسوق العمل .
- اعتماد العملية التعليمية على الحفظ والتلقين .
- تركيز سياسة القبول على المظهر دون الجوهر .
- وجود التعليم الجامعي الموازي والمتمثل في الجامعات الخاصة .
- تجاهل المادة العلمية لطبيعة العصر الذي نعيشه .
- تجاهل مشاركة الطلاب في صناعة القرار الجامعي .

- وجود حركة طلابية هشة غير قادرة على المساهمة في حياة جامعية حقيقية.
- محدودية الأنشطة ، وشكلية الاتحادات الطلابية .

اجابة السؤال الثانى:

- ناقش بفكرك كيفية إدارة وتمويل التعليم بمصر؟
- وضح من خلال دراستك واقع إعداد المعلم فى مصر مع ذكر جوانب الإعداد والمعايير العالمية فى هذا الصدد؟
- وضح إتجاهات التطور العالمى وانعكاسها على التعليم؟

وضح باسلوب علمى خصائص التعليم بالدول العربية؟

- اذكر خصائص التعليم بالدول الرأسمالية ؟ وأهم المبادىء التى يقوم عليها التعليم الأمريكى؟

: الخصائص العامة للدول الرأسمالية: ..... تتمثل في:

- ✶ الاهتمام بالإنسان بغض النظر عن الديانة أو الجنس.
- ✶ الاهتمام بالحرية السياسية والاقتصادية لكل الأفراد والهيئات والأحزاب.
- ✶ التأكيد على الفردية وإقامة الحياة على الصراع والتنافس.
- ✶ التأكيد على الدالة النفسية للدولة والتي تعني أن كل شيء ممكن أن تتم التضحية به من أجل مصلحة الدولة .

ثالثاً: خصائص التعليم بالدول الرأسمالية:

تشترك الدول الرأسمالية في مجموعة من الخصائص التي ترتبط بالتعليم ومنها على سبيل المثال:

- تنويع البنية التعليمية: وتعني وجود أكثر من صيغة تعليمية من أجل إشباع رغبات وميول الطلاب والاهتمام بقيمة الإنسان، وضمان حقوقه، وتدعيم المنافسة الفردية.
- الحرية الأكاديمية للمتعلم: وتعني إتاحة الفرصة أمام المتعلم حتى يبرز شخصيته وينمي مواهبه، ويعتني بصحته، ويهذب علاقاته، ويتحمل المسئولية، ومن ثم يستطيع أن يشعر بقيمته في الحياة ويتأتى ذلك من خلال إعطاء المتعلم حرية الاختيار بين البرامج والمناهج والمدارس، يختار ما يناسبه، ويتعلم ما يميل له، ويتلاءم مع قدراته واستعداداته.
- الحرية الأكاديمية للمعلم: وتعني إتاحة الفرصة أمام المعلم حتى يستطيع أن يرتقي بنموه الشخصي والمهني، فله مطلق الحرية في تنظيم المدرسة، بل ويشارك في وضع المناهج الدراسية وتنفيذها، ويستخدم طرق التدريس الملائمة، ويشترك في إعداد الاختبارات المقننة الخاصة بتقويم التلاميذ .
- الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا: والسبيل إلى ذلك يأتي من خلال تبني فلسفة التعليم الثانوي الشامل على اعتبار انه يمثل الركيزة الأساسية لإعداد القوى البشرية المدربة والتي تتضمن دخول المؤسسات والشركات في المنافسة العالمية، كما أن الدول الرأسمالية تتبنى أيضاً

المعادلة الثلاثية (٣م) من أجل الارتقاء بقضية العلم والتكنولوجيا في الوقت الحاضر، ومضمون هذه المعادلة أن المدرسة عبارة عن حرم تعليمي يضم ثلاث وحدات تعليمية هي:

- م١ تعني مدرسة للتدريس أو التمدرس أي الاهتمام بالدراسة النظرية.
- م٢ تعني معمل لإجراء التجارب واثبات الحقائق.
- م٣ تعني مصنع للتصنيع والتصدير مع التأكيد على معايير ضمان الجودة من أجل الدخول في عالم المنافسة العالمية.

- المشاركة الشعبية في التعليم: وتعني إعطاء الفرصة لأفراد الشعب حتى يشاركوا في شئون التعليم، وما يندرج تحتها من إدارة وتمويل وتقنين مقررات دراسية، ووضع جداول المدرسة، ومن ثم يظهر اهتمامهم بالعملية التعليمية، ويتحملون مسئولية الارتقاء بها، وتأتى هذه المشاركة أو المساهمة الإيجابية من قبل أفراد الشعب نتيجة لوجود التفاهم الواضح بين الشعب والإدارة المدرسية ومن ثم يأتي التخطيط التعليمي على أساس حاجات المجتمع الذي تعيش فيه المدرسة، كما أن السياسة التعليمية يساهم في وضعها وإقرارها مختلف طوائف الشعب وفئاته دون أن تفرض عليه من جهة عليا أو من خارج البلاد.
- تنوع مصادر تمويل التعليم: ويعني وجود أكثر من مصدر يسهم في تمويل التعليم بالدول الرأسمالية، فيسمح للسلطات المحلية، وحكومات الولايات، والآباء بالمساهمة في هذا التمويل، بالإضافة إلى التمويل الذي يتم من قبل الحكومة ممثلة في وزارة التعليم، والهدف من وراء هذا التنوع في التمويل يكمن في الاهتمام بتحقيق التكافؤ في الفرص التعليمية بين جميع المناطق أو الولايات.
- الاهتمام باستقلال المؤسسة التعليمية: وتعني إتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس بإدارة المؤسسة التعليمية ووضع سياستها التعليمية دون تدخل من الهيئات الخارجية، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تعليمية يمكنها تعيين أعضائها وتوزيع ميزانيتها، وكفالة الحرية الأكاديمية لأساتذتها، ومثل هذا الاستقلال يضمن المنافسة بين مؤسسات التعليم ومن ثم تتقدم الدولة ، وبالرغم من وجود مثل هذا الاستقلال للمؤسسة التعليمية إلا أن العلاقة بينها وبين المجتمع الذي تنتمي إليه علاقة قوية ووثيقة تصب في الصالح العام للدولة، وهو بناء أجيال قادرة على تحمل المسئولية وخوض غمار المنافسة العالمية.
- وجود أنماط مختلفة من المدارس الطائفية: فتوجد في الدول الرأسمالية مجموعة كبيرة من المدارس الطائفية والمدارس الخاصة والمدارس الحرة التي يديرها الأفراد أو الجماعات، وتؤدي دورها جنباً إلى جنب مع المدارس العامة أي الحكومية ولكنها تختلف فيما بينها من حيث العلاقات، فبعض هذه المدارس يقدم تعليماً مجانياً، والبعض الأخر يقدم تعليماً مقابل مصروفات، ولكن في مجملها تؤدي دوراً في كافة النواحي التعليمية وتتمشى مع مبدأ التعاون والمشاركة الذي يميز سياسة التعليم في الدول الرأسمالية.
- تعدد أنماط العلاقة بين التعليم والدولة: يشير الوضع في الدول الرأسمالية إلى وجود ثلاثة أنواع لعلاقة الدولة بالتعليم، ويتمثل النوع الأول من هذه العلاقة في أن الدولة هي التي تسيطر على التعليم وتشرف عليه إشرافاً مباشراً والغرض من ذلك هو تيسير التعليم بدقة وفاعلية، مع الاهتمام بالأسس الثقافية والحضارية بالمجتمع الرأسمالي، أما النوع الثاني من هذه العلاقة فيقوم على أساس المشاركة، حيث تتعاون السلطة المركزية مع السلطات المحلية في الإشراف على التعليم ،والهدف من ذلك هو تحقيق الأغراض القومية للمجتمع، وتلبية احتياجات البيئة المحلية، في حين يتمثل النوع الثالث من هذه العلاقة في إبعاد السلطة المركزية عن أي تدخل في شئون التعليم وتفويض أمر الإشراف عليه إلى السلطات المحلية، والهدف من ذلك هو إتاحة الفرصة للرقابة الشعبية على التعليم.
- تنوع أنماط إدارة التعليم: نتيجة لتنوع العلاقة بين التعليم والدولة في المجتمعات الرأسمالية جاءت الإدارة ممثلة هي الأخرى في أنماط ثلاث هي: نمط المركزية – نمط يجمع بين المركزية واللامركزية – نمط اللامركزية .

- ناقش بفكرك كيفية إدارة وتمويل التعليم بمصر؟

: إدارة وتمويل التعليم في مصر:

تعتبر إدارة التعليم في مصر من مسئولية الدولة فهي التي تشرف عليه إشرافاً فنياً وإدارياً ومالياً مباشراً، وقد نشأت الإدارة التعليمية في مصر منذ بدايتها في العصر الحديث على أسس مركزية، إلا انه

بتتابع السنوات والمسئوليات التعليمية بدأت الإدارة التعليمية تعاني من قيود المركزية فحاولت تحقيق نوع من اللامركزية فاتخذت في سبيل ذلك عدة خطوات أهمها:

- ✶ توسيع اختصاصات المديريات التعليمية.
- ✶ إعطاء المدارس استقلال مالي وإداري حتى يتسنى لها إنجاز رسالتها بنجاح.
- ✶ تدعيم الصلة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية من المحافظة إلى القرية.
- ✶ إعطاء سلطات واسعة من للمجالس الشعبية والمحلية بالمحافظات والمراكز والمدن والقرى في إدارة شئون التعليم.

وتنقسم إدارة التعليم في مصر في الوقت الحاضر إلى أربعة مستويات هي:

- ✶ المستوى القومي: ويتمثل في ديوان عام وزارة التربية والتعليم والتي تتولى – عبر إدارتها الفرعية، ودواوينها المختلفة – عمليات التخطيط والمتابعة الميدانية في مجال التعليم العام بمراحله الثلاث الابتدائي والإعدادي والثانوي، والتعليم الفني العادي والمتقدم، مع دراسة الموضوعات التي تتعلق بالسياسة العامة للوزارة، وسياستها التعليمية على مستوى المحافظات، والتنسيق بين مديريات التربية والتعليم بالمحافظات وبين قطاعات الوزارة، ووضع خطة لتدعيم العلاقات التنظيمية والتربوية بين المديريات والإدارات التعليمية بالمحافظات وبين أجهزة الحكم المحلي والمؤسسات الشعبية.
- ✶ المستوى الإقليمي: ويتمثل في مديريات التربية والتعليم والتي تشرف على التعليم بالمحافظات، بالمشاركة مع مجلس المحافظة أو المجلس التنفيذي بالإضافة إلى المجلس المحلي إلى جانب اللجان الاستشارية للتعليم العام والفني مع الأخذ في الاعتبار أن مديرية التربية والتعليم بكل محافظة تعتبر بمثابة صورة مصغرة ومماثلة لتنظيم الوزارة، وتطلع كل مديرية تعليمية بتنسيق سياسة القبول في مراحل التعليم المختلفة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء المدارس وتوزيع المدرسين، وإجراء امتحان شهادتي إتمام الدراسة الابتدائية والإعدادية بالمحافظة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة عند تعيين العاملين الجدد بمرافق التربية والتعليم، بالإضافة إلى إعداد مشروعات حركة النقل والندب بين الإدارات التعليمية، وتشكيل اللجان الاستشارية المحلية للتعليم العام والفني.
- ✶ المستوى المحلي: ويتمثل في أجهزة الحكم المحلي ذات الصلة بشئون التعليم في كل محافظة وتشمل:
  - اللجنة الاستشارية للتعليم ويرأسها المحافظ، ويقوم مدير عام التربية والتعليم بالمحافظة بوظيفة نائب رئيس هذه اللجنة.
  - مجالس المحافظات وتشمل المجلس التنفيذي – المجلس الشعبي المحلي.
  - مجالس المراكز والمدن والأحياء والقرى.
  - الإدارات التعليمية في دوائر مجالس المدن.

  ويرأس كل إدارة تعليمية مدير إدارة يقوم بمسئولية مباشرة تجاه تسيير العمل بالإدارة ونجاحها في تأدية الخدمات التعليمية.
- ✶ المستوى المدرسي: ويشمل مجلس إدارة المدرسة، والذي يرأسه مدير المدرسة، ويضم وكلاء المدرسة مدرسيها الأوائل ويقوم هذا المجلس بوضع السياسة العامة للمدرسة، وتوزيع النشاط داخل المدرسة وخارجها، تهيئة الجو المدرسي الصالح لنجاح العملية التعليمية.

كما تضم المدرسة في الوقت الحاضر مجلس الأمناء والآباء والمعلمين، ومجلس اتحاد الطلاب، وهناك مجلس للآباء على مستوى كل مدرسة وعلى مستوى كل إدارة، بل وعلى مستوى كل مديرية، وفي النهاية نصل إلى مستوى الجمهورية، ومثل هذه المجالس أصبحت اليوم في أمس الحاجة إلى تحديد قنوات الاتصال بين تنظيماتها على مختلف المستويات، مع ضرورة التصدي للمعوقات التي تقف في سبيل تحقيقها لأهدافها بصورة كاملة، وإذا انتقلنا إلى مجلس اتحاد الطلاب وجدنا أن هذا المجلس يتمثل في ثلاثة مستويات هي:

– مستوى الصف، مستوى الصفوف في السنة الدراسية الواحدة، مستوى المدرسة ككل، وفي هذه الحالة يكون مدير المدرسة أو وكيلها هو الرائد العام لمجلس اتحاد الطلاب، وعلى أية حال فان مجلس اتحاد الطلاب يعد من أهم المجالس المدرسية التي تشارك في إدارة المدرسة ومناقشة مشكلاتها وكيفية التغلب عليها.

ونود أن نشير هنا أن واقع اتحادات الطلاب في مدارسنا بمختلف المراحل التعليمية مازال يتم بالشكلية في كل شيء، ولم تمارس حتى الآن دورها الحقيقي في بلوغ أهدافها المحددة بالرغم من أنها تعد أحد المجالس المدرسية الهامة في الوقت الحاضر التي تشارك في تسيير وانجاز أمور المدرسة.

وإذا انتقلنا إلى تمويل التعليم في مصر نجد أن مسئوليته تقع على الدولة مباشرة، ومن ثم تخصص له الميزانيات التي تتزايد سنوياً تبعاً للنمو المتزايد في أعداد الطلاب في جميع المراحل التعليمية، وبالرغم مما ينفق على منظومة التعليم، وارتفاع المخصصات المالية لها إلا انه يبقى في النهاية قلة تكلفة الطالب بالنسبة للإنفاق إذا ما قورنت بتكلفته في الدول المتقدمة.

- وضح من خلال دراستك واقع إعداد المعلم فى مصر مع ذكر جوانب الإعداد والمعايير العالمية فى هذا الصدد؟

: واقع إعداد المعلم في مصر:

يعد المعلم هو المحور الأساسي للعملية التعليمية، بوصفه العامل الفعال في تحقيق أي تطوير في أساليب التربية، وستظل التربية – مهما استحدثت من تكنولوجيا متطورة – تعتمد على خبراته وكفاياته.

ونجاح التعليم يعتمد أولا على إعداد المعلم القادر على تنفيذ خططه، والمؤمن بأهدافه، فلا قيام لعملية التعليم إلا بوجود المعلم الذي تتجسد فيه الخبرة المطلوب توصيلها إلى المتعلم، كما تتجسد فيه مجموعة القيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير والعمل المطلوب أن يكتسبها التلميذ، ولذلك لا سبيل لرفع كفاية العملية التعليمية أو تحسين نوعيتها إلا بتحسين مستوى المعلم ورفع كفايته، والعناية بطريقة إعداده.

وتعد قضية إعداد المعلم إحدى القضايا الهامة التي تشغل أذهان المهتمين بشئون التربية والتعليم في مصر، إلا أن الملاحظ أن هناك فجوة بين المبادئ والاتجاهات الحديثة التي يتلقاها المعلم أثناء عملية الإعداد، وبين الواقع المدرسي بإمكاناته المحدودة وحشود التلاميذ الذين يتكدسون في حجرات الدراسة، ومن ثم فسرعان ما يجد المعلم نفسه وقد اندمج في الأساليب التقليدية السائدة ، ويسير الإعداد في كليات التربية وفق نظامين، أحدهما تتابعي والأخر تكاملي.

أ) النظام التكاملي: ويقبل هذا النظام الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، ثم يتمون دراستهم الجامعية لمدة ٤ سنوات دراسية كاملة، يحصلون بعدها على الشهادة التي تؤهلهم للتدريس، وفي ظل هذا النظام، يتلقى الطلاب خلال سنوات الدراسة بالكلية الدراسات التخصصية الأكاديمية، والدراسات المهنية التربوية، بالإضافة إلى المواد الثقافية، معنى ذلك أن الدراسات التربوية تسير جنباً إلى جنب في هذا النظام مع الدراسات الفنية منذ أول عام من الدراسة.

ومن أهم مميزات النظام التكاملي أن الطالب يعرف منذ التحاقه بالكلية انه سيتخرج للعمل بالتدريس، فيتكيف مع زملائه لمهنته، ويتربون في تقاليدها ومستلزماتها لمدة ٤ سنوات، وفيه يمكن أن تتوسع اختصاصات الطالب، فيتخصص في تدريب مادتين أو أكثر.

بينما يعيب هذا النظام أن الطلاب فيه ينظرون إلى مواد تخصصهم الأكاديمي على أنها مواد الدراسة الأصلية، وينظرون إلى المواد التربوية والثقافية على أنها مواد إضافية، فضلا عن أن الإعداد الأكاديمي في مواد التخصص في النظام التكاملي قد يتأثر بوجود مواد إضافية، مثل المواد المهنية، فلا يصل إلى نفس المستوى الذي تحققه الكليات الجامعية المتخصصة لطلابها.

ب) النظام التتابعي: وهو يقبل الحاصلين على درجة جامعية أولى، مثل الليسانس أو البكالوريوس، وفيه يدرسون لمدة عام أو عامين المواد التربوية والمهنية ليصبحوا حاصلين على شهادة جامعية في التربية.

وفي ظل نظام العام الدراسي الواحد تتطلب كليات التربية من الملتحقين بها، اجتياز الاختبار الشخصي المقرر، والتعهد بالتفرغ الكامل للدراسة، وحضور ٧٥ % من المحاضرات على الأقل، أما في ظل نظام العامين الدراسيين، فيشترط إلى جانب الحصول على المؤهل العلمي واجتياز الاختبار الشخصي، ضرورة العمل بمهنة التدريس، لمدة سنتان على الأقل.

ويمتاز هذا النظام التتابعي بأنه يتيح للطالب دراسة التخصص الأكاديمي بشكل يتسم بالتعمق، فضلا عن انه يساعد في أعداد معلمين من خريجي الكليات الزراعية والتجارية والهندسية وغيرها، للتدريس في التخصصات الفنية المختلفة.

* جوانب إعداد المعلم في مصر:

ليست مشكلة إعداد المعلم اليوم هي مشكلة توفير الإعداد الكافية من المعلمين فحسب، وإنما تكمن المشكلة في توفير الإعداد الكافية من المعلمين القادرين على النهوض بأعباء المهنة، فالمعلم في حاجة إلى أعداد خاص، حتى يستوعب خصائص هذا العصر وسماته وتحدياته ومطالبه ومطالب التغيير فيه، وهو في حاجة إلى أعداد علمي قائم على مهارات البحث العلمي والتعلم الذاتي، كما انه في حاجة إلى منهج أعداد، تتكامل فيه الجوانب النظرية لعلوم العصر، مع تطبيقاتها في الحياة.

وتكتسب هذه الجوانب أهميتها في أعداد المعلم عموماً، من أن نجاح العملية التربوية بمحتواها العام وأبعادها المختلفة، وعناصرها المتعددة، كالمناهج العصرية، والكتب الدراسية الجيدة، والوسائل المعينة المناسبة، والمباني المجهزة، والإدارة المدرسية الناجحة، سوف تظل مشكوكاً فيها ما لم يهيأ لها معلم كفؤ، اعد أعداداً جيداً علمياً وثقافياً ومهنياً.

☜ وتتمثل جوانب الأعداد في:

- الإعداد الثقافي: وترجع أهمية الإعداد الثقافي للمعلم إلى التطور التقني الذي يتميز به عصرنا، والذي أدى إلى زيادة هائلة في المعلومات، وتقدر نسبة ما يتلقاه المعلم من إعداد ثقافي عام بحوالي ٤٠ – ٥٠ % من جملة نسبة ساعات الإعداد المخصصة بالبرنامج.

- الإعداد التخصصي: حيث أن المعلم يعد ليقوم بتدريس مادة أو مواد معينة، ومن ثم كان من الضروري أن يشتمل برنامجه إعداده على دراسة أكاديمية للتخصص الذي يعد لتدريسه على إلا يعني ذلك شحن البرنامج المخصص للإعداد بمواد التخصص فقط، وإنما تدريب الطالب على البحث والوصول إلى المعرفة في ميدان تخصصه أيضاً، ويمثل الإعداد التخصصي مكانة هامة في برنامج إعداد المعلمين، ويخصص له نسبة تقع بين ٣٠-٤٠ % من حجم البرنامج الكلي المخصص للإعداد.

- الإعداد المهني: وتنمية المعلم مهنياً تعني نمو المعلم في مهنة التعليم، بما يشمله هذا النمو من مختلف الجوانب المتعلقة بالمهنة، من أهداف ونظريات، وفلسفات، ومعارف، ومهارات، وسلوكيات مهنية، وما يتصل بكل ذلك من تطبيقات عملية، إضافة إلى تنمية القيم والميول والاتجاهات الوجدانية، وتعميق الخبرات، بتطبيق كل ذلك بنجاح في المواقف التعليمية المختلفة.

والجانب المهني في إعداد المعلم يشتمل عادة على الأسس التاريخية والفلسفية والسيكولوجية والاجتماعية للتربية، كما تعتبر التربية العملية أو التدريب الميداني بمثابة العمود الفقري في الجانب المهني للإعداد.

ويجب أن يتم تدريب الطلاب عملياً أو ميدانيا على أيدي القائمين على تدريس المواد التربوية، فضلا عن أن كليات التربية بحاجة ماسة إلى مدارس تجريبية، يتم هذا الإعداد فيها، فالمدرسة التجريبية بالنسبة لكليات التربية كالمستشفى التعليمي الذي يلحق بكليات الطب، وعلى هذا فانه من حق طالب كليات التربية أن يتدرب على التدريس في مناخ تربوي صحي، وأن تكتمل له كل مقومات النجاح في هذه المهمة.

* أهم ركائز برنامج إعداد المعلم:

يجب أن يراعي برنامج إعداد المعلم في مصر في الوقت الحاضر تزويد الطالب/ المعلم بالمهارات اللازمة وتنمية القدرات التالية لديه:

- القدرة على التكيف مع البيئة التي يعمل فيها، فهو لا يعمل في بيئة واحدة جامدة أو راكدة لا تتغير.
- القدرة على متابعة التقدم العلمي في مجال تخصصه، وفي مجال العلوم المتصلة بمهنة التربية والتعليم، أي العلوم التربوية والاجتماعية، وما يتصل بها من تطورات تنعكس على تربية التلاميذ.
- القدرة على التفكير السليم والوصول إلى الأحكام والحقائق بنفسه، وتطبيق ذلك عند ممارسته لمسئولياته في الواقع التعليمي.

عاشراً: أهم المعايير العالمية في مجال إعداد المعلم:.. تتمثل في:

* الانتقاء من أجل الارتقاء: وتعني ضرورة انتقاء معلم المستقبل، حتى يتحقق ارتقاء المنظومة التعليمية بأكملها.

* اللا حدودية من أجل العالمية: وتعني ضرورة إلغاء الحواجز المصطنعة بين المقررات الدراسية بين بعضها البعض.

* التجديد من أجل التجويد: ويعني ضرورة الاهتمام بمواكبة مستجدات العصر، ومحاولة توظيفها عبر مراحل السلم المختلفة سواء المناهج الدراسية، أسلوب الإدارة. ..... وغيرها، وذلك حتى تتحقق الجودة الشاملة للمنظومة التعليمية.

* التمديد من أجل التفريد: ويعني ضرورة الاهتمام بمد سنوات الدراسة بكلية التربية حتى ٥ سنوات، ومن ثم تتسع المساحة العلمية للتفاعل مع الطالب، وبالتالي يتحقق التفريد أو التميز.

ولا شك أن هذه المعايير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربية الحديثة التي تؤكد على:

- وحدة قوى الإنسان (العقلية والنفسية والجسدية والاجتماعية).
- العناية بالفروق الفردية بين أطراف العملية التعليمية.
- تبادل الأدوار بين المعلم والتلميذ.
- المنطق والاستكشاف.
- التوازن بين تربية المهارات وتربية العضلات.
- التساؤل والاستفسار وحب الاستطلاع.

معنى ذلك أن التربية الحديثة تريد أن تجعل من المعلم والتلميذ شخصية تتفاعل مع من حولها، تتجاوب، تكتسب، تقلل، تحلل، تقارن، تقابل، تستنتج، تقدر، تستحسن، تستقبح، تعيد النظر، تتأمل، تتخيل، تفكر.

- وضح إتجاهات التطور العالمى وانعكاسها على التعليم؟

: اتجاهات التطور العالمي في الوقت الحاضر:

☜ يمكن تحديد أهم اتجاهات التحولات العالمية فيما يلي:

- التطور نحو المزيد من الثورة العلمية والتكنولوجية: وقد أدت هذه الثورة إلى وجود المعلومات – الهندسة الوراثية – الإنسان الآلي.
- التطور نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل: وأدت هذه الثورة إلى الاهتمام بالجودة الشاملة وأصبح الشعار " هيا نتمايز حتى نتنافس " بالإضافة إلى الاهتمام بسياسة القفز ورفض سياسة التدرج من خلال فلسفة واضحة ومحددة مؤداها: أحاول ثم أحاول ثم أحاول وحتماً سأنجح.
- التطور نحو المزيد من التكتلات الاقتصادية العملاقة: وقد أدت هذه الثورة إلى إيجاد الأسواق الكبيرة متجاوزة في ذلك الحدود السياسية للدول.
- الاتجاه نحو المزيد من التطور الديمقراطي: حيث تعدد الأحزاب واحترام حقوق الإنسان وتحقيق المشاركة السياسية.
- الاتجاه نحو المزيد من التعاون والوفاق الدولي: فالسلام هو الهدف العالمي الآن والاهتمام بالتنافس التجاري بين الدول الصناعية الكبرى.

ً*: المستجدات العالمية والمحلية وانعكاساتها على منظومة التعليم:*

تتعدد المستجدات التي تواجه مصر في حاضرها ومستقبلها، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها أيضاً ما هو فكري، ويمكن أن نعرض لهذه المستجدات على النحو الآتي:

أ) المستجدات العالمية: ..... وتتمثل في:

- تطور نظم الاتصال: تفرض ضرورة الاستفادة من القاعدة الكبيرة من المعلومات المتاحة من خلال تكوين الكوادر اللازمة والقادرة على انتقاء المعلومات وتفسيرها وتصنيفها ومعالجتها، وتلك مهمة التعليم في الوقت الحاضر.
- الثورة العلمية والتكنولوجية: لقد أصبحت تسيطر الثورة العلمية والتكنولوجية على كافة مجالات الإنتاج والخدمات في العالم المتقدم، وبالتالي أخذت تتسرب إلينا بحكم العلاقات الدولية المتشابكة، وهنا يأتي دور التعليم ليحدد مكاننا من هذا التطور العلمي والتكنولوجي.
- التعاون الدولي وتداخل المصالح: فالنمو السائد الآن هو الاعتماد المشترك والتداخل بين الأمم والشعوب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهذا يدل على حاجة الدول إلى بعضها وتشابك مصالحها، ولا يمكن لنا أن ننعزل عن المجتمع الدولي أو عن الحضارة المعاصرة، لأن خصائص العصر تفرض علينا الانفتاح، وبالتالي آن الأوان أن نحدد مكاننا في المجتمع بالقدر الذي يتفق مع مصالحها، وتلك مسئولية تقع على عاتق التعليم كله من المنبع حتى المصب.

– العلاقة الوثيقة بين تقدم العلم والتنمية: حيث توجد علاقة وثيقة بين العلم والتنمية، وعلى هذا الأساس يعتبر الأساس العلمي ذات أهمية بالغة بالنسبة لعمليات التنمية، ومسئولية تحقيق التوجه نحو التنمية تقع على عاتق التعليم، لذا فانه يتحتم علينا أن ننظر إلى التعليم على انه جزء من قضية الإنتاج.
– التحول في القيم الأساسية: من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي حدثت ميكنة العمل الفعلي من خلال ابتكار الحاسبات الإلكترونية، والتي أدت إلى حدوث انقلاب جذري في علاقة الإنسان بالموارد، وبالإضافة إلى ما سبق فان طغيان الاتجاه المادي أدى إلى تفكك الأسرة وتصدع التضامن الاجتماعي، وبالتالي انتشرت القيم المادية على حساب القيم الأخلاقية والإنسانية، وهنا يأتي دور التعليم الفاعل والمؤثر في إعادة بناء وتشكيل صرح القيم الاجتماعي.
– النظام الاقتصادي الدولي الجديد: يمر الاقتصاد الدولي بأزمة تختلف درجاتها اختلاف الدول، وأدت هذه الأوضاع وتلك الأزمة إلى ضرورة إحداث تغيير عميق ينتج عنه نظام جديد أكثر عدلاً وإنصافاً، وكل هذه الحقائق والتطلعات تجعل من الضروري العمل على إيجاد نوع جديد من العلاقات الدولية التي تؤدي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد لا يتوقف على عوامل سياسية واقتصادية فحسب، و لكنه يتوقف أيضاً على عوامل اجتماعية وثقافية يتزايد أثرها بإضطراد في مجال التنمية.
معني ذلك أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يستهدف تنمية البشر جميعاً، وذلك في عملية ثقافية شاملة تسودها القيم وتستوعب البيئة الوطنية، والعلاقات الاجتماعية والتعليم، وهنا يظهر دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

– سباق التسلح: فهناك خطر يواجه البشرية من حيث البقاء ويهدد تنمية مجتمعاتها، ذلك هو الخطر الناجم عن سباق التسلح، والذي ينذر بالفناء، ولا يمكن عزل الاهتمام بالتعليم عن الجهود الرامية إلى السلام، والحد من سباق التسلح، فنجاح هذه الجهود يوفر النفقات، ويوفر الموارد البشرية للتقدم العلمي وتحقيق التنمية الشاملة، وهنا يتحتم على التعليم أن يهتم بترسيخ القيم الإنسانية وإشباع حاجات المجتمع.
– الانتقال من الانفتاح الاستهلاكي إلى الانفتاح الإنتاجي: حيث أن مشكلة زيادة الاستهلاك تعد من أهم المشكلات التي يعانيها الاقتصاد القومي في مصر، وترشيد الاستهلاك لا ينصب على الفرد المستهلك فقط، وما يقوم به من دور هام لتحقيق هذا الهدف ولكن يعني قيام جميع الأجهزة والوحدات الاقتصادية والحكومية بالحد من الإسراف والبذخ في الإنفاق العام، وهذا يفرض على التعليم أن يغير النمط الاستهلاكي لدى البشر عن طريق تغيير المنهج الفكري لديهم، وتكوين منهج علمي إنتاجي حضاري يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية الشاملة.
– الانتقال من التسيب إلى الانضباط والجدية: فقد شاعت في الآونة الأخيرة مجموعة من المظاهر السلبية التي شكلت خطراً على حركة المجتمع في طريقه للتقدم، ومن هنا فان الوعي نحو الانضباط والإحساس بالمسئولية تجاه المجتمع يلقي بالعبء على النظام التعليمي، لضمان تكوين الفرد القادر على التجاوب مع المجتمع من خلال تنمية قيم الولاء والانتماء.

– وضح باسلوب علمى خصائص التعليم بالدول العربية؟

: الخصائص العامة للتعليم في الدول العربية:
☜ وسوف نعرضها على النحو الآتي:
- عدم وجود فلسفة تعليمية واضحة:
صارت الدولة العربية نتيجة لظروفها التاريخية التي مرت بها مليئة بالمتناقضات علي الرغم من أن شعوبها تنتمي إلى ثقافة واحدة لكنها تتفاوت في الغني والفقر ومستوي التقدم الاقتصادي والاجتماعي وينعكس هذا التناقص علي فلسفة التعليم في كل بلد عربي، فهي غير واضحة وسياسة التعليم غير ثابتة بعيدة عن تحقيق أهداف المجتمع العربي، ومن ثم تحتاج الدول العربية إلى فلسفة واضحة ترشد إلى العمل في ميدان التعليم وتوجهه ويجب أن تقوم معالم هذا السياسة علي ثلاثة أسس رئيسة هي:
أ- اعتبار التعليم مسئولية قومية كبري ترتبط بإستراتيجية الدفاع والأمن القومي: وتسير في هذا المجال إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكيف تنبهت إلى هذا الأمر بعد أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي فأصدرت قانون التربية للأمن القومي.
ب- اعتبار التربية والتعليم عملية ضرورية لأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية: ففي الوقت الذي تملك الدول العربية إمكانيات وموارد اقتصادية مادية وبشرية هائلة تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ويرتبط بذلك ضرورة اعتبار التعليم استثمار في الموارد البشرية وان تعطي الدول العربية اهتماماً متزايداً للتربية والتعليم وخاصة في الميزانية التي ترصد للتعليم.

ج- ثالث معالم هذه الفلسفة التربوية اعتبار التربية والتعليم وسيلة هامة لأحداث التماسك الفكري والاجتماعي نظراً لتفاوت المستوي الثقافي والحضاري والاجتماعي في العالم العربي نتيجة اختلاف الظروف الجغرافية والتاريخية ووجود التأثيرات الأيديولوجية المختلفة ... مما يلقي علي التربية والتعليم مسئولية تقريب هذا التفاوت بحيث يتحقق للعالم العربي.

- انتشـــــار الأميـــة:

تعتبر مشكلة الأمية في الدول العربية مشكلة كبيرة الحجم لأنها تشمل الغالبية من السكان وتصل ما يقرب من ٣٨% من الكبار والصغار وتشير إحصائيات اليونسكو إلى أن العالم العربي من أكثر مناطق العالم التي تعاني من هذه المشكلة كما تتركز في الفئات المنتجة وهي الفئات الأقوى تأثيرا في تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية فتشمل الأعمار فوق سن الخامسة عشرة، ويرجع انتشار ظاهرة الأمية في الدول العربية إلى ما يأتي:

- ✶ عجز التعليم الابتدائي عن استيعاب الملزمين وستظل هذه المشكلة قائمة لسنوات مقبلة إلى أن يتمكن التعليم الابتدائي من الوصول بنسبة الاستيعاب إلى ١٠٠%.
- ✶ وهذه الظاهرة تؤدي فقد في التعليم وهو إهدار تربوي اقتصادي بعود بالتلاميذ إلى الأمية، ونسبته في المرحلة الابتدائية عالية جداً تصل إلى حوالي ٢٠، ٣٠ % وقد يرجع ذلك إلى أسباب عدو منها ما هو اقتصادي ومنها ما يرجع إلى البعض التقاليد ومنها ما يرجع إلى هبوط مستوي الأداء التعليمي وعدم ارتباط المناهج بالبيئة.
- ✶ قلة الإمكانات المادية والبشرية ونقص تشريعات محو الأمية وضعفها بالإضافة إلى غياب الربط بين مشروعات محو الأمية وخطط التنمية.
- ✶ قلة الوعي بخطورة المشكلة.
- ✶ قلة كفاءة تنظيمات وأجهزة محو الأمية.
- ✶ نقص الحوافز وعدم فاعليتها.
- ✶ انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم في الدراسة.
- ✶ قلة الاهتمام بمرحلة المتابعة.
- ✶ ضعف إعداد وتدريب المعلمين.

ونظرا لأن الأمية تتركز في فئات العمر المنتجة فقد أصبحت عملية محو الأمية مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فمناهم مستلزمات التنمية الاقتصادية توفر القوي البشرية اللازمة بما تستلزمه من مهارات عقلية أو عملية، تمت فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية فمن أهم مظاهرها ممارسة الديمقراطية الصحيحة وهذا لا يتسنى إلا بمعرفة كل فرد لحقوقه وواجباته ودورة في التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة والمتعلم أقدر من الأمي في ممارسة دورة كمواطن في مجتمع ديموقراطي.

تتطلب مشكلة الأمية وتعليم الكبار فيها مع جهود التنمية الشاملة التي تجري في الوقت الحاضر وتوفر الإمكانات المادية والبشرية (مصادر التمويل المختلفة المعلمون والمفتشون وتدريبه محتويات البرامج وطرق التدريس والوسائل التعليمية اللازمة).

- تأخـــر تعليـــم الفتـــاة:

ما يزال حظ الفتاة من التعليم في البلاد العربية قليلاً بالقياس إلى حظ الفتي فقد سبق إنشاء مدارس البنين مدارس البنات بعشرات السنين ذلك أن التقاليد والعادات التي كانت تسود وطننا العربي في ذلك الوقت تري أن مجال المرأة هو البيت تعمل فيه وتؤدي رسالتها في تربية أطفالها، وعندما بدت الحاجة ملحة إلى أدائها بعض الحرف الأعمال التي لا يقر المجتمع أن يؤديها الرجل بدأ التفكير في إنشاء مدارس البنات وكان طبيعياً أن تقسم نشأة هذا التعليم بالطابع المهني فأنشأت أول مدرسة للبنات

في مصر عام ١٨٣٢ لتعليم البنات فن التوليد، ثم بدأ الاتجاه التي تعليم الفتاة عليما أكاديميا أسوة بالفتي عام ١٨٧٣ كما أنشئت أيضا مدارس المعلمات للمرحلة الأولى.

ثم بدأت الدول العربية الأخرى مع حركات تحررها وحصولها علي الاستقلال التوسع في تعليم البنات ففي سوريا وليبيا نالت الفتاه حقها في التعليم وكثرت مدارس البنات وتنوعت بعد الاستقلال وعلي الرغم مما بذل من الجهود للتوسع في التعليم البنات تشير الأخصائيات إلى تفاوت نسبة البنات إلى المجتمع الكلي للطلبة فقد بلغت نسبة البنات ٤٨% في الإمارات و٤٥% في البحرين و ٣٨% في السعودية و٣٢% في عمان و٤٨% في قطر و٤٧% الكويت، ويلاحظ انخفاض نسبة الإناث في عمان والسعودية تعزي إلى تأخير بدء تعليم الفتاة فيهما وقد صدرت معظم الدول العربية التشريعات التي تضمن للمرأة حق التعليم والمساواة مع الرجل فتنوعت مجالات تعليمها ودخلت إلى جانب الرجل في المدارس الأكاديمية العامة والمهنية والعلمية والفنية.

كما أتيحت لهن فرص العمل في المصانع والمؤسسات المختلفة بالإضافة إلى التسهيلات المتاحة لهن لتشجعهن علي العمل إذ تهتم الحكومات بتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية وتوفير ما قبل المدرسة دور الحضانة ورياض الأطفال ففي مصر على سبيل المثال تلحق دور الحضانة بالمصانع والمؤسسات المختلفة مع تقديم الرعاية المناسبة للأطفال.

☜ ويرجع تأخر تعليم الفتاة في البلاد العربية إلى عدة عوامل من أهمها

- ✶ تخلف الوضع الاجتماعي للمرأة وما ترتب عليه من حقوقها الاجتماعية والسياسية وتبعيتها للرجل في حياتها ومعيشتها.
- ✶ شيوع الاعتقاد بأن المنزل هو انسب مكان للمرأة .
- ✶ تأخير الأوضاع الاقتصادية في البلاد العربية مما ضيق فرض العمل ومما ساعد علي الحد من دخول المرأة إلى ميدان العمل.
- ✶ تفشي الجهل بين الآباء والأمهات علي سواء مما ساعد علي عدم الاهتمام بتعليم الأبناء البنين والبنات معاً.

وتعمل المرأة المصرية إلى جانب الرجل في جميع مجالات العمل والبحث العلمي ووصلت كثيرات من هن إلى المناصب العليا كما أن النساء يشكلن أغلبية في مجالات التعليم والصحة والتنظيمات الاجتماعية .

- قلـــــة الكـــم والكيـــف:

شهدت السنوات الأخيرة في الدول العربية اهتماماً متزايداً بأمور التعليم فأخذت بتطبيق قانون الإلزام ومحاولة زيادة نسبة استيعاب الأطفال الملزمين و إطالة فترة الإلزام وأخذت تتوسع في إعداد المقبولين بالتعليم الثانوي والعالي وعلي الرغم من كل هذا مازالت معدلات النمو الكمي لا تسير بالدرجة التي تحقق تقدما مطرداً ومازال المعدل السنوي لاستيعاب الأطفال الملايين دون المأمول وخاصة في المملكة العربية السعودية وعمان كما أن الغالبية العظمي من مجموع الشباب ممن هم في سن التعليم الثانوي لم يحظ بهذا التعليم إذ تشير الإحصاءات إلى أن نسبة طلاب المرحلة الثانوية إلى المتوسطة تبلغ في الإمارات ٤٧% وفي البحرين٥٥% وفي عمان ٣٧% وفي المملكة العربية السعودية ٥١% ويلاحظ أن نسبة طلاب المرحلة الثانية (المتوسط والثانوي) إلى طلاب المرحلة الابتدائية ٥٢% فقط عام ١٩٩٠م وهي تقل كثيراً عن مثيلتها في الدول المتقدمة.

كذلك بلغت نسبة الاستيعاب بالدول العربية في التعليم المتوسط والثانوي عام ١٩٩٠ حوالي ٤٠% من مجموع الشباب من سن ١٢ – ١٧ من العمر وهي تقل أيضاً من مثيلاتها في الدول المتقدمة.

أما من حيث الكيف فمما لا شك فيه إن وجودة التعليم تتأثر بمؤهلات المدرسين ومستوي كفاءتهم في العمل ونسبة الطلاب إلى المدرسين وكثافة الفصل وكفاية المباني المدرسية ما يتصل بها

من معدات وتجهيزات وحساب معدلات التلميذ منها ومتوسط تكلفة وحظ المدرسة من تكنولوجيا التعليم وغيرها.

ونلاحظ أن الدول العربية توسعت في التعليم كمياً علي حساب جودة التعليم وكفاءته فقد أشارت الدراسات إلى انخفاض جودة التعليم نتيجة سوء أحوال المباني المدرسية وعدم مناسبتها في كثير من الأحوال واكتظاظ الفصل بالتلاميذ في بعض البلاد العربية والنقص في الكفاءات التدريسية وانخفاض مستوي المعلم وبخاصة في المرحلة لأولي وضعف برامج تدريب المعلمين وشكليتها، بالإضافة إلى النقص في الوسائل التعليمية وارتفاع نسبة الفقد في التعليم بسبب كثرة الرسوب والتسرب .

- عدم التوازن بين أنواع التعليم ومراحله:

تولي الدول العربية اهتماما ملحوظا بمرحلة التعليم الابتدائي وهي إلزامية في معظمها نظراً لخطورتها في إعداد النشء وقد اتجهت بعض الدول إلى إطالة فترة الإلزام لتمتد إلى المرحلة المتوسطة مثل مصر والأردن والكويت وليبيا إلا أنها فترة قصيرة إذا قورنت بمثيلتها في البلاد الأخرى مثل أمريكا وألمانيا الاتحادية هذا بالإضافة إلى تواضع معدل استيعاب الأطفال في التعليم الابتدائي سنوياً.

ولا يوجد في أغلب الدول العربية توازن بين المنتهين من المرحلة الابتدائية والأماكن الشاغرة بالمرحلة التالية وبالمثل بالنسبة للمنتهين من التعليم الثانوي والأماكن الشاغرة لهم بالتعليم العالي ، ولا يقتصر عدم التوازن هذا علي مراحل التعليم بل تعداه إلى داخل المرحلة الواحدة مثل المرحلة الثانوية حيث لا يوجد توازن بين التعليميين العام والفني، فالتعليم العام يجتذب إليه التلاميذ أكثر مما يجتذبهم التعليم المهني والفني، فقد يرجع هذا إلى عدم ارتباط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية بالإضافة إلى عدم وجود فلسفة تعليمية واضحة .

- الإغراق في التعليم الأكاديمي والنظري:

درجت الدول العربية علي الاهتمام بالتعليم العام أكثر من الاهتمام بالتعليم الفني والمهني لارتباط النوع الأخير بالعمل اليدوي والجهد الجسمي وعدم الإحساس الشديد بحاجة اقتصاد الدول العربية إلى الأيدي العاملة الفنية المدربة، وعلي الرغم من وجود الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة التعليم الفني والمهني علي المستوي الثانوي فان الملاحظ علي التطور الكمي لهذا النوع من التعليم جاء علي عكس ذلك في أقطار المنطقة، وقد يرجع هذا إلى تزايد الطلب الاجتماعي علي التعليم الثانوي العام فهو يعد طلابه لمواصلة التعليم العالي.

وفي مصر يلاحظ أن هناك عزوفاً من طلبة المدارس الإعدادية علي الالتحاق بمدارس التدريب الفني والمهني ومراكزه ويرجع هذا الإحجام إلى:

- التقاليد الاجتماعية في المجتمع المصري الذي ينظر إلى التعليم الثانوي العام علي انه التعليم الذي يؤهله للجامعة والوظائف العليا.
- الافتقار إلى احترام العمل اليدوي في المجتمع المصري نتيجة لانفصال مرحلة التعليم والتدريب الفني والمهني عن المراحل السابقة لها من التعليم.
- المعاملة المالية لخريجي هذا النوع من التعليم والتدريب والتي تسير علي نظام تسعير الشهادات.

إذا نظرنا إلى التعليم الثانوي الفني والمهني نجد الاهتمام يتجه أساسا إلى الجانب النظري ففي منطقة الخليج نجد أن التعليم التجاري و إعداد المعلمين أقرب إلى النوع العام، وربما هذا يفسر قول أحد المربيين العرب المقيمين في أمريكا عن الطالب العربي مقارناً بزميله الأمريكي أن الطالب العربي يعرف معلومات نظرية أكثر من زميله في أمريكا لكنه فقير في النواحي العلمية والتطبيقية وهكذا أصبح التعليم في الدول العربية نظرياً وجافاً ومنحلاً عن الحياة، وهذا الوضع الخطير يقتضي المراجعة للتعليم وبرامجه في الدول العربية وتخليصه من هذا الإغراق في الجوانب النظرية وإكسابه صورة عملية ترتبط بواقع المجتمع بحيث يصبح ما يدرسه التلميذ في المدرسة يتمثل في معناه الاجتماعي بارتباطه بالمجتمع الخارجي و أنشطته ومؤسساته ومنظماته.

- تعريـــب التعليـــم:

كان من نتيجة خضوع الدول العربية للاستعمار الفرنسي والبريطاني وجود مشكلات لغوية تعليمية كان علي هذه الدول أن توجهها بعد تحررها، ومن هذه المشكلات تعريب التعليم أي إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية أم الإنجليزية كلغة تعليم لجميع المواد الدراسية وفي جميع المراحل التعليمية.

وتبرز هذه المشكلة في دول المغرب العربي وهي تونس والجزائر والمغرب وفي دول عربية أخرى كمصر والسودان ولبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية والأردن والعراق والكويت حيث تدرس بعض المواد في الجامعات باللغة الأجنبية.

وتحاول الدول العربية فرادي ومجتمعة علي السواء في مواجهة هذه المشكلة فالي جانب ما تحاوله كل دولة من تعريف التعليم بها يوجد أيضا مكتب لتنسيق التعريب الذي أنشأته الجامعة العربية في الرباط وله نشاط ملحوظ في ذلك إلى جانب ما تقوم به المجاميع اللغوية والمؤسسات التربوية بتعريب المصطلحات الحديثة في العلوم والآداب، ولا يتنافى تعريب التعليم في البلاد العربية مع تعليم اللغات الأجنبية بل على عكس ينبغي الاهتمام بتعليم هذه اللغات من حيث أنها ضرورة لربط العالم العربي بحركة التقدم العلمي في البلاد المتقدمة وانفتاحه على العالم الخارجي، وفي هذا الإطار يجب التنويه عن تجربة سوريا في مجال تعريب التعليم في كل مراحله حتى كلية الطب والصيدلة والهندسة أيضاً